

# حول مستقبل التنمية الإجتماعية في السودان

إعداد: مالك عبدالله محمد المهدي\*

---

\* جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا — معهد تنمية الأسرة والمجتمع.

Email:[malik\\_el\\_mahadi@hotmail.com](mailto:malik_el_mahadi@hotmail.com)

(وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاَهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ  
عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا). (الإسراء: ٧٠)

سأحاول في الورقة تحديد مفهوم التنمية في اللغة، والإصطلاح، والمفاهيم ذات الصلة، مثل: التنمية الإنسانية، التنمية المستدامة، التنمية من منظور إسلامي، التنمية الإجتماعية؛ وبما أن موضوع الورقة حول مستقبل التنمية الاجتماعية في السودان؛ سأقترح مناقشة ماهية المستقبل - ماذا نقصد بالمستقبل - ، وهل هناك إمكانية للتحسب مستقبلا لكيفية تحقيق تنمية إجتماعية متوازنة، ومستديمة على المستوى الوطني.

### مفهوم التنمية لغة واصطلاحاً:

مفهوم التنمية كغيره من المفاهيم، والمصطلحات المرتبطة بالعلوم الإنسانية، حيث التعدد والتباين في المعنى، والمضمون - خاصة في المصطلحات المترجمة -، ونجد أن المفهوم في اللغة العربية يختلف عنه في اللغة الانجليزية، حيث يشتق لفظ (التنمية) من (نمى)، وورد في لسان العرب، النماء: الزيادة، نمى ينمى نمياً ونمياً ونمَاءً: زاد وكثر - أى بمعنى الزيادة والانتشار - وربما قالوا يَنُمُو نُموً<sup>(١)</sup> . أما مفهوم التنمية، في اللغة الانجليزية (Development)، يعنى: توسيع، تطوير، تطوّر، تنمية، إنماء، نموّ، نشوء. (البعليكي، ط٣٣/١٩٩٩م،

١. لمزيد من التفصيل، انظر: بن منظور، لسان العرب(م١٤) (دار صادر، بيروت، ط٤/٢٠٠٥م) ص٣٦٣.

٢٦٧). فالمفهوم في اللغة الانجليزية يعني التوسع والتطوير، والذي ربما يتطلب التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وفعالية وقدرة على تحقيق الأهداف المرجودة والمنشودة، وذلك وفق رؤية المخطط الاقتصادي، الأمر الذي أعطى المفهوم البعد الاقتصادي، أو التقدم الاقتصادي، خاصة وأن مفهوم التنمية (Development)، قد برز بصورة أساسية بعد الحرب العالمية الثانية<sup>(٢)</sup>، في علم الاقتصاد<sup>(٣)</sup>، واستخدم للدلالة على العمليات التي تهدف إلى احداث مجموعة من التغييرات في مجتمع معين، بهدف اكسابه القدرة على التطور الذاتي لتلبية الحاجات الأساسية المتزايدة، وبالصورة التي تشبع تلك الاحتياجات.

**في الاصطلاح، التنمية مفهوم لاينتمى إلى علم واحد، بل إلى عدد من العلوم والتخصصات المتباينة ، ولقد اختلف المفكرون الاجتماعيون فيما بينهم حول تحديد مفهوم التنمية وأبعادها، وهناك العديد من التعريفات للتنمية سنشير منها على سبيل المثال، إلى الآتي:**

---

٢. لم يستخدم المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي الانجليزي (آدم سميث) في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحات التي كانت تستخدم - على سبيل المثال - للدلالة على التطور، التقدم المادي (Material Progress)، أو التقدم الاقتصادي (Progress Economic).

٣. للتدليل على البعد الاقتصادي للمفهوم، يشير صبحي قنوص، في مؤلفه، أزمة التنمية، إلى أن مفهوم التنمية في معظم المجالات يستعمل بمعنى اقتصادي بحت، وتكمن مبررات ذلك في أن النمط الاقتصادي السائد في المجتمع يعتبر في حد ذاته مؤشراً للخصائص الاجتماعية الأخرى، أى بمعنى أن النشاط الاقتصادي هو الذي يحدد طبيعة التركيبة الاجتماعية للمجتمع، وخصائص ثقافية قد لاتتمثل وطبيعة النشاط الاقتصادي، مبيناً أن المجتمع ينمو من الناحية الاقتصادية، كلما ازدادت قدرة أعضائه على التضامن والتعامل مع البيئة. للمزيد، انظر: صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية (الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس، ١٩٩٢م) ص٦٩-٧١.

التعريف الذي يرى أن التنمية، تعنى: النمو المدروس على أسس علمية، والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية سواء كان تنمية شاملة ومتكاملة، أو تنمية فى أحد الميادين الرئيسية مثل: الميدان الاجتماعى، الاقتصادى، السياسى، أو الميادين الفرعية، كالتنمية الزراعية، الصناعية، التقنية،..... إلخ. فالتنمية هى: عملية تغيير اجتماعى مخطط يقوم بها الإنسان للانتقال بالمجتمع، أو المجتمع المحلى من وضع إلى وضع أفضل، بما يتفق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية، والاجتماعية، والفكرية و..... إلخ. (الجوهري، ١٩٩٩-٩٨م، ٦٩-٧٠).

أما تنمية المجتمع المحلى، تعنى: الاصطلاح الذى يستعمل فى ترجمة كلمة (Community) والتي تناظر مصطلح مجتمع (Society)، والتفريق بين الاصطلاحين فى علم الاجتماع يرجع إلى أن المجتمع المحلى يشير إلى البناء الاجتماعى المعين الذى يتسم بالعلاقات الخاصة، والتي تتميز بالتشابه فى التكوين، وبالقوة فى نسيج العلاقات التي يغلب عليها طابع المواجهة والصبغة الشخصية، وسيادة التقاليد والقيم المحلية فى السلوك، وبدرجة عالية من الضبط الاجتماعى. على عكس المجتمع الكبير، الذى يقوم على التخصص فى العمل، وعلى العلاقات ذات الأبعاد المختلفة والولاءات المتشعبة، والتي يضعف فيها الطابع الشخصى فى العلاقات، ويتميز بسيادة القانون والحقوق، أى أن المجتمع المحلى يشير بصفة عامة إلى المجتمع الريفى، والمجتمع الكبير يعبر عن المجتمع الحضري. وأول من استعمل اصطلاح المجتمع المحلى، العالم الاجتماعى (روبرت مكايفر)، ذلك عندما نشر كتاباً فى العام ١٩١٧م بعنوان (المجتمع المحلى)،

وعرفه بأنه تجمع من المواطنين يعيشون معاً فوق منطقة من الأرض ويؤلفون جماعة اجتماعية. وتنمية المجتمع المحلي، مفهوم لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة تقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية، أسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة، عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية به إن لم يكن ذلك الوعي قائماً، أو بتنظيمه إن كان قائماً، ثم بالمشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعاً في المستويات الممكنة عملياً وإدارياً.... تنمية المجتمع المحلي أسلوب للعمل وطريقة للتنفيذ<sup>(٤)</sup>. ويجب أن تتضمن برامج تنمية المجتمع المحلي المجالات التالية:

١. توفير الخدمات الاجتماعية، الصحية، الثقافية ورفع مستواها، ونشر الوعي الصحي، والثقافي، والاجتماعي، والتعاوني.
٢. رفع المستوى الاقتصادي بزيادة الانتاج والدخل للفرد.
٣. تنمية الطاقات البشرية وتأهيلها للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تخدم المجتمع بغرض تنميته، خاصة وأن مفهوم تنمية المجتمع يؤدي إلى ادخال تغييرات مقصودة ومخططة في حياة المجتمع المحلي، تغييرات تتعلق بالجانب المادي والمعنوي. (سامية، ١٩٩٨م، ١١-١٢).

---

٤. لمزيد من التفصيل، حول مفهوم، قواعد، وسائل، ميادين، تنمية المجتمع المحلي، انظر: محي الدين صابر، التغير الحضاري وتنمية المجتمع (المكتبة العصرية، بيروت، ط١/١٩٦٢م) ص٢٣٩-٢٥٨.

وفقاً لتعريف منظمة الأمم المتحدة، في العام ١٩٥٦م<sup>(٥)</sup>، تنمية المجتمع المحلي تعنى: العملية التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية، والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها لاقصى مايمكن. (الجميلى، ١٩٩٨، ١٣). بل تعتبر الأمم المتحدة أن موضوع التنمية موضوعاً أساسياً، وحق من حقوق الانسان، وبالتالي ينبغي على الشعوب كافة، أن تشارك في عملية التنمية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

**في قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يعنى مفهوم التنمية بالمعنى البيولوجي والأخلاقي، فعل النمو بمعنى الإزدياد والتكاثر والتطور، وفي هذا الإطار نقول: إن الشمس تنميّ المزروعات، والإنسان ينمي ذاكرته أو يطورها. أما في الاقتصاد فإن تعبير النمو يستعمل بعمومية، وأحياناً بطريقة غير دقيقة، لوصف التطور الاقتصادي العضوي والمنسجم، أى التقدم الاقتصادي المندرج في التقدم الإجمالي للمجتمع، ولكي يكون بلد من البلدان في حالة نمو إجمالية يجب أن يكون في حالة تقدم اقتصادي، وأن يكون هذا التقدم في خدمة التقدم الاجتماعي والإنساني عموماً. وإن نمو وتقدم الاقتصاد لا يتم فقط عبر الزيادات التي تطراً عليه، كالزيادة في الإنتاج الإجمالي مثلاً، كما النمو يفترض أيضاً التطور والزيادة المنسجمة في مختلف قطاعات الاقتصاد مثلما يفترض وجود شبكة اقتصادية مترابطة تفسح في المجال أمام التحسينات**

---

٥. في البداية صدر تعريف للتنمية عن الأمم المتحدة في العام ١٩٥٥م، مفاده: ان التنمية هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع اقتصادياً واجتماعياً، مع الاعتماد على مساهمة المجتمعات المحلية ومبادراتها. ومن ثم أعيد التعريف في العام ١٩٥٦م.

المستمرة، كما يفترض أخيراً أن تكون النشاطات الاقتصادية كافة في خدمة تحسين مستوى وشروط حياة المجتمع. فالتنمية أو إيصال الاقتصاد إلى حالة النمو تتطلب بناء شبكة منسجمة من وحدات الانتاج بالعلاقة مع الموارد الداخلية والارتباطات الخارجية، ولكي نصل إلى ذلك مع تأمين العدالة في توزيع الدخل القومي والتحسين في مستويات المعيشة، ينبغي بناء المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الملائمة. كما أن التنمية الاقتصادية تفترض التطور الاجتماعي وتقدم المجتمع عموماً، أي أنها تفترض تكيفاً في السلوك، والذهنيات، والأدوار الاجتماعية، وبهذا المعنى فإن التنمية تتطلب إصلاحات بنوية ومؤسسية وتغييراً في العقلية للوصول إلى ديناميكية التقدم المستمر. ولكن مراحل التنمية لا تتطابق تماماً مع مراحل النمو، ذلك أن الأولى تتطلب فعلاً منسجماً يطال مظاهر الحياة الاجتماعية كافة، مثلما تتطلب رقابة على النشاطات الاقتصادية، وفي هذا الإطار يعتبر التخطيط شرطاً ضرورياً للتنمية. (سامي وآخرون، ١٩٩٠م، ١٦٤-١٦٥).

التعريف الذي يرى أن التنمية هي: الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم، الصحة، الأسرة، الشباب، ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستويات ممكن من الرفاهية الاجتماعية. (سغان، ١٩٧٣م، ٢٢٥).

ومن ناحية أخرى، هناك فرق بين التنمية (Development)، والنمو (Growth) الذي يشير إلى ظروف الدول المتقدمة، بينما التنمية تشر إلى ظروف الدول المتخلفة، فمفهوم التنمية مفهوم يحدد أهدافاً معينة ويبحث عن الوسائل لتحقيقها، ويمكن إجمال الفرق في الجدول التالي<sup>(٦)</sup>:

النمو (Growth)	التنمية (Development)
١. مفهوم يشير إلى الزيادة الثابتة نسبياً	١. مفهوم يشير إلى الزيادة السريعة المتراكمة

٦. المصدر: عبدالباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية (المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٨٠م) ص ٩٨-٩٩.

المستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة.	التي تحدث في جميع جوانب الحياة في فترة زمنية محددة.
٢. النمو كثيراً ما يحدث عن طريق النمو البطئ والتحول التدريجي.	٢. التنمية تحتاج إلى دفعة قوية لكي يخرج المجتمع من حالة الركود إلى حالة التقدم.
٣. يغلب على النمو التغير الكمي.	٣. يغلب على التنمية التغير الكيفي.
٤. النمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية، الاقتصادية، الحضارية.	٤. مفهوم يطلق على البلاد والمجتمعات المتخلفة فقط، ويشير إلى الزيادة المتراكمة السريعة التي تحدث فيها.
٥. النمو عملية تلقائية لادخل لانسان فيها، أى تحدث دون تدخل من الإنسان.	٥. التنمية عملية مقصودة تحدث عن طريق تدخل الإنسان لتحقيق أهداف معينة.

أما عن الجدول أدناه<sup>(٧)</sup>، يبيّن الفرق بين التغير من جهة، والنمو والتنمية من جهة أخرى.

التغير	النمو والتنمية
مفهوم يشير إلى التغيرات التي تحدث في الظواهر والأشياء دون أن يكون لهذا التغير خط واضح يميزه عما كان	مفهومان يتفقان من حيث أنهما: ١. يفترضان أن التغير الذي يحدث

<p>في خط مستقيم بحيث يمكن تمييزه عما كان وما سيكون.</p> <p>٢. يفترض أن التغيير الذي يحدث يؤدي إلى الأحسن والأفنع، أي أنه تغير نحو التقدم، نحو الأمام.</p>	<p>وما سيكون مستقبلاً، فالتغير قد يكون إلى الأمام - أي الأحسن - فيؤدي إلى التقدم، أو يكون للخلف - أي الأسوأ - فيؤدي إلى التخلف.</p>
---	---

وبخصوص مايسمى، ويعرّف<sup>(٨)</sup> بالدول المتخلفة، والتخلف، هناك

العديد من المفاهيم المتداخلة والمترابطة فيما بعضها لتحديد معضلة التخلف، مثل:

مفهوم العالم الثالث<sup>(٩)</sup>، مفهوم العالم الأول، مفهوم الدول المتقدمة الرأسمالية

٨. أعتقد أن تسمية بعض دول العالم بالدول المتخلفة، يرجع إلى المعيار المستخدم، والذي عادة ما يكون معيار إقتصادي، أو سياسي، وهذا قد لا ينطبق على كل دول العالم، فهناك دول متطورة أو "محافظة" على المستوى على المستوى الاجتماعي، وحققت نهضة تنموية في مختلف المجالات مثل اليابان، ماليزيا؛ وعليه أعتقد أن مصطلح الدول الأقل نموًا شمل، وأنسب.

٩. هذا المفهوم نشأ تاريخياً منذ بداية الستينات على يد إحدى منظري الاستعمار، الأديب الفرنسي ( France F.)، والذي يرى أن تلك الدول تربطها رابطة واحدة وهي الاستعمار. وبالتالي مفهوم العالم الثالث، هو مفهوم يضم الدول التي خضعت لظاهرة عامة وهي الاستعمار ونالت استقلالها السياسي شكلياً، وتنقسم تلك البلدان صفة الفقر والتخلف، كما تعرف بالبلدان المتخلفة قياساً ببلدان العالم الأول والثاني، أيضاً تعرف ببلدان الجنوب قياساً ببلدان الشمال المتطورة بصفة عامة. ولكن هناك تقاطع وتباين بين المفهومين، العالم الأول، والعالم الثالث، وهو أن كل دول العالم الثالث متخلفة، ولكن ليس بالضرورة كل الدول المتخلفة اجمالاً من بلدان العالم الثالث، وعلى سبيل المثال: إيطاليا، البرتغال، كوريا الجنوبية، الصين، البرازيل، اسبانيا،... إلخ. أما عن مفهوم العالم الأول، يقصد به تلك الدول الرأسمالية المتطورة صناعياً وتقنياً، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، اليابان. أما عن مفهوم العالم الثاني، يقصد به الدول الاشتراكية سابقاً، والفارق بين المفهومين - العالم الأول والثاني - هو أن الدول الاشتراكية سابقاً لا تختلف فقط عن الدول الرأسمالية سياسياً بل اقتصادياً، وتقنياً،... إلخ. أيضاً هناك صفات مشتركة تنقسمها بلدان العالم الثالث، تتعلق ببنيتها الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، أما عن الخلل في البنية الاجتماعية يتمثل في ارتفاع نسبة المواليد والوفيات (معدل النمو السكاني)، بالإضافة لتدني مستوى الخدمات في الصحة، التعليم،... إلخ. أما الخلل في البنية الاقتصادية، فعلى سبيل المثال: سيطرة قطاع على آخر، مثل: سيطرة القطاع الزراعي على الصناعي، أيضاً تدني المستوى التقني، سوء استخدام الآلة، التفاوت في توزيع الدخل،... إلخ. والخلل في البنية السياسية، يتمثل في التبعية، سيطرة فئة قليلة حاكمة على بقية المجتمع،

الصناعية التقنية، مفهوم الدول النامية، مفهوم الاستعمار من حيث التبعية والارتباط التاريخي به. وكما هو الحال، الاختلاف حول مفهوم التنمية شكل إنعكاساً حول ماهية التخلف، باعتبار أن تحديد التخلف، وتحديد أسبابه وجذوره، تساعد بدورها في كيفية القضاء عليه، عن طريق التطور الاجتماعي الاقتصادي، الذى يؤدي إلى التنمية بكافة ميادينها الاقتصادية والاجتماعية، فتحدد الداء دون شك سيساعد في تحديد نوعية الدواء.

مما سبق يتضح لنا أن مفهوم التنمية (Development) برز إلى الوجود بعد الحرب العالمية الثانية، كمفهوم اقتصادي، عند الاقتصاديين والاجتماعيين، و نظراً لصعوبة الفصل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تطور المفهوم في أواخر الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي، وظهر مصطلح التنمية الشاملة، والذى شمل مفهوم التنمية الاقتصادية: التي تهتم بزيادة وتنمية الانتاج، وزيادة الدخل القومية والفردية، أى زيادة الثروة، ومفهوم التنمية الاجتماعية: الذى يهدف إلى رفع مستوى الحياة الاجتماعية من حيث الصحة، التعليم، المستوى المعيشي، والخدمات بمختلف أنواعها، ثم مفهوم التنمية السياسية، والتي تعرف : بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايتها الوصول إلى مصاف الدول الصناعية - أى بمعنى ايجاد نظم على شاكلة النظم الأوربية الغربية آنذاك - تحقق النمو الاقتصادي

---

غياب المشاركة الشعبية،.... إلخ. لمزيد من التفصيل حول مفهوم التنمية، التخلف، العالم الثالث، انظر: ر. بودون وف. بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حداد(المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط1/1986م) ص 205-211.

والمشاركة الانتخابية والمنافسة، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية، أيضاً مفهوم التنمية الثقافية: الذي يسعى إلى رفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الانسان، ومفهوم التنمية الإنسانية أو التنمية البشرية (Human Development)، الذي يعطى الأولوية لتوفير لضروريات الأساسية للفقراء مثل: الرعاية الصحية الأولية، التغذية، التعليم الأساسي، فرص العمل،... إلخ (١٠).

وكما أشرنا إلى أن التباين والاختلاف في ترجمة المصطلحات - خاصة في العلوم الإنسانية - هذا مانجده عند بعض المفكرين العرب، حيث يفضل البعض استخدام مصطلح التنمية الإنسانية، عن مصطلح التنمية البشرية، بإعتبار أن التنمية الإنسانية تعريباً أشمل وأوسع، وتعنى كلمة (بشرية): مجموعة من المخلوقات، أما كلمة (إنسانية)، فتعنى: حالة راقية من الوجود البشري، وحينما يتصف كائن بشري بالرقى، يُوصف ويُوسم بأنه (إنسان)، وهذا هو سبب تفضيل مصطلح التنمية الإنسانية (١١). وقد اكتسب مفهوم التنمية الإنسانية ذيوماً وانتشاراً منذ العام ١٩٩٠م، بتبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمصطلح، والذي بُني على التراث الفكري الخاص بدور البشر في التنمية، ويقوم المفهوم على أن: البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وأن التنمية الإنسانية هي: عملية توسع خيارات البشر، المتمثلة في ثلاث خيارات أساسية هي: العيش حياة طويلة وصحية، الحصول على المعرفة، توافر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق.

---

١٠. لمزيد من التفصيل، انظر: محمد الحسن إبراهيم، التنمية المستدامة (مركز التنوير المعرفي، الخرطوم، ٢٠٠٤م) ص ٣٩-٤٠. أيضاً: مهي سهيل المقدم، مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها (معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٧٨م) ص ٢٦-٣٢.

١١. للمزيد، انظر: نادر الفرجاني، التنمية الإنسانية: المفهوم والقياس (مجلة المستقبل العربي، العدد/٢٨٣، سبتمبر/٢٠٠٢م) ص ٦٦-٦٧.

بالإضافة لحقوق أخرى تتمثل في: الحرية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتوافر الفرص للإنتاج والإبداع، والاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان(١٢). وقد ساهمت الإصدارات المتوالية من تقرير التنمية الإنسانية في إثراء المفهوم، حيث عالج تقرير التنمية الإنسانية الصادر في العام ١٩٩٣م، قضايا الحكم، والمشاركة، والتنظيم المجتمعي، باعتبارها محاور أساسية للإطار المؤسسي اللازم للتنمية الإنسانية، كما أوصى التقرير بأن بعض الخدمات وعلى وجه الخصوص الرعاية الصحية الأولية، والتعليم الأساسي، ينبغي أن تظل مجانية دائماً. ويعتقد البعض ان الأساس الجوهري للتنمية التي تسعى لتحقيق رفاهية الانسان هو الحرية، باعتبار أن التنمية عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر كافة، فالتنمية تتطلب استبعاد المصادر الأهم لغياب الحرية، مثل: الفقر والاستبداد، والحرمان الاجتماعي، وإهمال الخدمات العامة، أيضاً غياب التسامح وتفشي استبداد الدولة، و ينبغي أن تتصل الحريات السياسية بفرص المجتمع في تحديد من يحكمه، وعلى أية أسس، والحق في مراقبة وانتقاده، التمتع بحرية التعبير والإعلام، أي أن تكون الحرية الغاية والوسيلة لتحقيق التنمية. (أمارتيا سين، ٢٠٠٤م، ٥٠-٥٣).

من بين المفاهيم ذات الصلة نشير إلى الآتي:

• من بين محاولات التاصيل الإسلامي(١٣) هناك من يرى أن التنمية من

منظور إسلامي تعني "عملية تطوير وتغيير قدر الإمكان نحو الأحسن

فالأحسن، وتكون مستمرة، وشاملة لقدرات الإنسان ومهاراته المادية

والمعنوية تحقيقاً لمقصود الشارع من الإستخلاف في الأرض برعاية

أولى الأمر ضمن تعاون إقليمي، وتكامل أممي بعيداً عن أى نوع من

أنواع التبعية". (الهنداوي/التنوير، أبريل ٢٠٠٨م، ٢٦).

• أيضاً مفهوم التنمية المستقلة، الذى يرى بأنها: العملية التي تتضمن فعلاً

ديناميكياً بعيد الأمد يتناول بالتغيير حالات الكفاءة الإنتاجية، والعدالة

الاجتماعية، والعلاقات البنانية كافة، بما يكفل تعظيم القدرات الذاتية

للبلد بشكل منفرد أو ضمن تكامل إقليمي أو قومي، وبما يؤمن

استقلالية القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بعيداً، قدر الامكان،

عن أى تأثيرات خارجية(١٤).

• مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development)، والذي مر

بعدد من المراحل التاريخية، ورغم أن هناك إتفاق بأن التنمية

المستدامة تعنى الإهتمام بالبيئة والتنمية؛ أما المفهوم فلم يتبلور ويتشكل

---

١٣. من بين محاولات التأصيل حول مفهوم التنمية المستدامة، أنظر: محمد الحسن بريمة، التنمية المستدامة:

تأسيس مقاصدي (مركز التنوير المعرفي، الخرطوم، ٢٠٠٤م) ص ٤٩ وما بعدها.

١٤. لمزيد من التفصيل حول التنمية المستقلة، متطلباتها، مؤشراتنا، انظر: سعد حسن فتح الله، التنمية المستقلة

(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢/١٩٩٩م).

بعد، خاصة وأن هناك العديد من التيارات التي تحاول توظيف المفهوم

بما يتناسب ووجهة نظرها(١٥). وللتوضيح على سبيل المثال نشير

على المستوى العالمي، والمستوى الإقليمي العربي إلى:

١. المؤتمر العالمي العالمي للتنمية المستدامة ( World Summit Sustain

Development)، الذي عقد في الفترة من ٨/٢٦ - ٩/٤/٢٠٠٢م، في جوهانسبرج

بجنوب أفريقيا، المؤتمر، لمواصلة الجهود السابقة، وترجمة للمبادئ والقيم التي

اعتمدها إعلان منظمة الأمم المتحدة بشأن الألفية الثالثة(١٦)، خاصة فيما يتعلق

بحماية البيئة المشتركة، والقضاء على الفقر، تحسين مقدره الدول النامية على

التصدى لتحديات العولمة ومجابهتها، الحد من مشاكل الصحية المتصلة

بالبيئة...إلخ.

٢. في ٣٠ يونيو ٢٠٠٥م، وعلى المستوى الإقليمي العربي، أقر وزراء الشؤون

الاجتماعية والتخطيط العرب، في مقر الأمانة العامة بجامعة الدول العربية، الاتجاه

---

١٥. لمزيد من التفصيل حول تلك المراحل، والتيارات المتباينة حول المفهوم - بداية من الاهتمام بالبيئة وأثرها

في التنمية من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة في العام ١٩٦٨م - انظر:

التنمية المستدامة: مناقشة المفهوم: (مجلة كلية الآداب، جامعة الفاتح/ليبيا، العدد ١٢، أكتوبر ٢٠٠٩م).

١٦. أقرت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، الإعلان في الفترة من ٦-٨/سبتمبر/٢٠٠٩م، ولمزيد من

التفصيل حول الإعلان، انظر: إعلان منظمة الأمم المتحدة بشأن الألفية الثالثة. أما بخصوص المؤتمر،

فيعتبر من أكبر التجمعات الدولية التي نظمتها الأمم المتحدة في القرن الماضي، حيث شارك فيه مايفوق

المائة رئيس دولة إلى جانب الآلاف من المسؤولين والخبراء، وممثلي المنظمات الحكومية وغير الحكومية

،والصحفيين.

التنموي الجديد المتعلق بالأهداف التنموية للألفية، مؤكداً التزامهم بالعمل على تسارع عملية التنمية والمضى قدماً في تحقيقها (١٧).

مما سبق، يمكن لنا القول، أن التنمية هي تلك العملية الإرادية، العملية الواعية والمقصودة، الشاملة على كافة المستويات، المستمرة والمتجددة، والتي يكون هدفها وغايتها الإنسان.

وبما أن الإنسان هو جوهر العملية التنموية بكافة مستوياتها، والتي من بينها عملية التنمية الإجتماعية التي تهدف إلى احداث التغيرات الإجتماعية في بناء المجتمع، ووظائفه، ومن بين التعريفات العديدة للتنمية الإجتماعية نشير إلى التعريف الذي يرى أن التنمية الإجتماعية عبارة عن "هدف معنوي لعملية حركية "ديناميكية"، تتجسد في اعداد، وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع، عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الإجتماعية والعامة كالتعليم، والصحة، والاسكان، والمواصلات، والاتصالات،..... بحيث يتيح لهم هذا القدر فرصة المساهمة، والمشاركة في النشاط الإجتماعي والاقتصادي المبذول، وذلك لتحقيق الأهداف المجتمعية

---

١٧. لمزيد من التفصيل، انظر: ورشة عمل التنمية المحلية ودورها في التنمية الاجتماعية (٣٠/أكتوبر - ١/نوفمبر ٢٠٠٧م) (وزارة الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة والطفل، الخرطوم، نوفمبر ٢٠٠٧م). أيضاً هناك العديد من المؤتمرات التي عقدت على المستوى الدولي والإقليمي بالخصوص، منها على سبيل المثال: إعلان بربادوس بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، في العام ١٩٩٤م، الإعلان العربي حول البيئة والتنمية، تونس ١٩٨٦م، والبيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل، القاهرة ١٩٩١م، وإعلان مالو بمناسبة منتدى البيئة العالمي الأول، في العام ٢٠٠٠م، وإعلان جده حول المنظور الاسلامي للبيئة ٢٠٠٠م، وإعلان طهران حول الأديان والحضارات والبيئة، في العام ٢٠٠١م، وإعلان أبو ظبي عن مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي ٢٠٠١م، وإعلان الرباط حول فرص الإستثمار من أجل التنمية المستدامة في الأراضي الزراعية البعلية عام ٢٠٠١م،.....إلخ.

المنشودة". (مسعد حمودة، ٢٠٠١م، ٣٥). من أسباب إختيار التعريف نشير إلى الآتي:

إعتبار أن التنمية الإجتماعية مفهوم معنوي لعملية حركية "ديناميكية" موجهة في الأصل إلى الإنسان - هدف وغاية التنمية - باعتباره الطاقة البشرية التي تساهم في عملية التنمية.

الإشارة إلى أن هناك العديد من الوسائل لاحداث تلك المساهمة أو المشاركة بين العنصر المادي في التنمية، والعنصر الإنساني من أهمها التعليم، والصحة، والاسكان، والرعاية الاجتماعية،.....، وأن تلك الوسائل (١٨) هي التي تساعد الإنسان على المساهمة في نمو مجتمعه.

وبما اننا بصدد البحث عن المستقبل، وتحديدًا مستقبل التنمية الإجتماعية في السودان، عليه سأحاول أن أشير في الفقرات التالية إلى ماهية المستقبل - ماذا نقصد بالمستقبل -، وهل هناك إمكانية للحسب مستقبلا لكيفية تحقيق تنمية إجتماعية متوازنة، ومستديمة على المستوى الوطني.

• فيما يتعلق بماهية المستقبل؟ هذا التسأول يقودنا إلى البحث عن المعارف، والعلوم التي تهتم بالمستقبل، والتي دون شك ستساعدنا، وتعيننا في التخطيط العلمي، والمنهجي؛ ومن بين تلك العلوم علم دراسة

المستقبل، والذي يعتبر من بين العلوم التي تنتمي إلى دائرة العلوم الاجتماعية، العلوم التي تهتم بالإنسان والمجتمع. العلم الذي يبحث عن الأفكار والرؤى الجديدة لمستقبل المجتمع، العلم الذي يبحث ويهتم بكيفية سبل التحكم في المستقبل ومعرفة أشكاله والاستعداد له. العلم الذي يطرح موضوع المستقبل كموضوع للبحث والمناقشة، كما يعد علم دراسة المستقبل من التخصصات العلمية الحديثة التي يحاول من خلالها البعث، والمراكز، والمؤسسات تكوين صور مستقبلية متنوعة محتملة أو متوقعة الحدوث، مع الاهتمام بدراسة المتغيرات التي يمكن أن تؤدي إلى احتمال تحقيق الصور المستقبلية المحتملة، لأن علم دراسة المستقبل، هو العلم الذي يتناول الأحداث التي لم تحدث بعد خلال فترات زمنية غير محددة، وعندما تحل ستصبح حاضراً، أو واقعاً. ولذلك هو العلم الذي يطرح موضوع المستقبل كموضوع للبحث والدراسة، ذلك من خلال الدراسات المستقبلية أو الإستشرافية التي تهتم بتحديد المسارات المحتملة، والمتوقعة مستقبلاً لظاهرة معينة، ومن ثمّ التنبؤ بالمسار الأكثر احتمالاً، أو توقعا؛ الدراسات التي تهتم بالاجتهاد العلمي المنظم، الذي يرمي إلى صياغة مجموعة من التنبؤات، والتوقعات (Conditional Forecasting) التي تشمل المعالم الرئيسية لأوضاع مجتمع معين أو مجموعة من المجتمعات خلال فترة زمنية مقبلة، وتتطلب من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي والحاضر بغية

استكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية علي المجتمع. (مجموعة مؤلفين، ١٩٨٣م، ٢٢ و٢٣). وعادة ما يكون الاستشراف هنا بعيداً عن أمور التكهن، والاعتبارات الشخصية؛ فالاستشراف العلمي للمستقبل من حيث المضمون يعني التطلع نحو المستقبل، بل يُؤسس ويُبني على الماضي والحاضر من خلال وإدراك وفهم تأثير العوامل التي شكلت الماضي والحاضر معاً - وهذا ما نحتاج استصحابه\_ عن وضع خطة مستقبلية للتنمية الإجتماعية على المستوى الوطني - .

وينبغي أن تكون عملية الاستشراف عملية مستمرة عبر الزمن - أي ضرورة توفر عنصر الاستمرارية - من خلال الامتلاك والتوظيف لأدوات المعرفة العلمية، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن قراءة الواقع واستشراف المستقبل تتأثر بتراكم المعرفة الموضوعية والعلمية للواقع التي تساعد في اختيار البدائل المستقبلية وبناء المسارات المتصورة للمستقبل الأجدى والأنسب؛ والمستقبل الذي نرغب في بلوغه، وتحقيقه في التنمية الإجتماعية ينبغي ألا يتم عن طريق التنبؤ بل عن طريق التحضير، والإستعداد له، خاصة إذا أخذنا في عين الإعتبار أن دور الدراسات المستقبلية لا يكمن في إصدار التنبؤات، بل في تحديد الاتجاهات، وتخييل المستقبل المرغوب فيه، واقتراح الخطط، والاستراتيجيات لتحويله إلى مستقبل ممكن. وهناك من يرى أن دور الاستشراف لا يكمن في إصدار

التنبؤات، إذ يتجلى هدفه في تحديد الاتجاهات، وتخييل المستقبل المرغوب

فيه، واقتراح الإستراتيجيات التي تسهم في تحويله إلى مستقبل ممكن.

ومن أهم فوائد الاستشراف، أنه يُعني بكشف المشكلات المتوقعة قبل

حدوثها، ليتم التهيؤ لمواجهتها، ببذل الجهود البحثية، ووضع الترتيب

والخطط والسياسات المضادة، لمنع وقوع تلك المشكلات في بداياتها، أو

الحد من آثارها بعد تقدّم خطواتها. (المنجرة، ٢٠٠٨م، ٢٠٢). فدراسة

المستقبل غدت اليوم علماً من العلوم الهامة، لأنها تضع الخطط،

والإستراتيجيات، والتوقعات للأوضاع العامة اقتصادياً، واجتماعياً،

وسياسياً، ومن ثمّ تضع تلك الخطط موضع التنفيذ الفعلي، وتحشد لها

الإمكانيات، والوسائل اللازمة لتحقيقها من أجل النهوض، وهذا ما نحتاجه

الآن لوضع خطة علمية منهجية للتنمية الإجتماعية في السودان، خطة

علمية طويلة الأجل، خطة تؤسس لها جمعية، أو مؤسسة، أو مركز تتبع

لوزارة الرعاية والضمان الاجتماعي، تقوم بوضع البرامج ذات الصلة عن

طريق المتخصصين.

• إمكانية التحسب مستقبلاً حول تحقيق تنمية إجتماعية متوازنة؟ بما أن هناك

دراسات للمستقبل، وإستشرافه، ينبغي أن نبحث عن مناهجها، وخطواتها،

وأدواتها، وهل هناك إمكانية لتوظيفها، والإستفادة منها في كل الخطط،

والإستراتيجيات الوطنية، وعلى وجه الخصوص الخطط، والإستراتيجيات ذات